

## برلمان الأردن يصوت على حظر استيراد الغاز الإسرائيلي لتهدة الشارع

وتؤكد شركة الكهرباء الأردنية أن التعاقد مع شركة "نوبل إنرجي" كان "الخيار الأخير بعد انقطاع الغاز المصري"، مشيرة إلى أن ديونها المترامية بلغت حوالي 5.5 مليار دينار (حوالي ثمانية مليارات دولار). وحذرت وزيرة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية هالة زواتي الشهر الماضي من أن ثمن العودة عن اتفاقية الغاز الإسرائيلي يبلغ 1.5 مليار دولار، ويدفع مرة واحدة كشرط جزائي. وأعلنت شركة الكهرباء الوطنية (المملوكة بالكامل للحكومة الأردنية) في الأول من الشهر الحالي عن بدء الضخ التجريبي للغاز الطبيعي المستورد من إسرائيل، مشيرة إلى أن "الضخ التجريبي يستمر لمدة ثلاثة أشهر، وفقا للمطلبات الفنية والعقدية بين الجانبين".

ولا تلقى اتفاقية الغاز بين الأردن وإسرائيل منذ توقيعها قبل نحو أربعة أعوام قبولا في الأوساط الشعبية والبرلمانية. وطالب مجلس النواب الأردني في 26 مارس الماضي الحكومة بإلغاء الاتفاقية. وفي 16 سبتمبر أكدت المحكمة الدستورية الأردنية أن اتفاقية الغاز التي أبرمتها شركة الكهرباء الوطنية مع إسرائيل "لا تتطابق مع مبادئ ومجلس الأمة" بغرفته، مجلس النواب ومجلس الأعيان. ويشهد الأردن أوضاعا اقتصادية جد صعبة في ظل دين عام تجاوز الأربعين مليار دولار.

### الأردن... ومزايدات الإخوان

ص9

58 نائبا من أصل 130 في المجلس الشهر الماضي. ويعتقد كثيرون بينهم نواب، أن تمرير هذا القرار ليس سوى مسرحية هدفها امتصاص غضب الشارع الذي يرفض هذه الاتفاقية. وقال النائب صباح الحباشنة في منشور على حسابه على موقع فيسبوك قبيل جلسة البرلمان "إخواني المواطنين، إذا ذهب المجلس باتجاه اقتراح مشروع قانون لمنع استيراد الغاز من الكيان الصهيوني سيكون ذلك مجرد مسرحية".



صباح الحباشنة  
اقتراح مشروع قانون  
لمنع استيراد الغاز  
الإسرائيلي مسرحية

وأضاف الحباشنة "الحل هو إما أن تتعهد الحكومة بإلغاءه (الاتفاق) أو يقوم المجلس بسحب الثقة منها". وشارك المئات من الأردنيين، الجمعة، في تظاهرة وسط عمان مطالبين بإلغاء الاتفاق رافعين لافتات كتب عليها "لن نرهن أنفسنا للاحتلال، ولن نكون شركاء في الجريمة" و"غاز العدو احتلال" و"اتفاق العار، استعمار". ويرتبط الأردن وإسرائيل بمعاهدة سلام منذ عام 1994، وتشمل أيضا العلاقات الاقتصادية بين البلدين. لكن العلاقات الأردنية الإسرائيلية ليست بأفضل أحوالها.

وإذ دعا الحكومة الأردنية في وقت سابق عن الاتفاق قائلة إنه سيوفر 600 مليون دولار سنويا من نفقات الدولة في مجال الطاقة.

عمان - صوت مجلس النواب الأردني، الأحد، على مقترح مشروع قانون يحظر استيراد الغاز من إسرائيل وأحاله إلى الحكومة، بعد نحو ثلاثة أسابيع على بدء استيراد المملكة الغاز من إسرائيل بموجب اتفاق تبلغ قيمته عشرة مليارات دولار ومدته 15 عاما.

ويطرح قرار مجلس النواب تساؤلات عدة من قبيل هل فعلا ستستجيب الحكومة له خاصة وأنه غير ملزم دستوريا، وهل ستعتمد حكومة عمر الرزاز إلى تأجيل عملية طرح المشروع على البرلمان إلى الدورة العادية القادمة للمجلس وربما للبرلمان المقبل حيث أن الانتخابات التشريعية لم يعد يفصل عنها سوى أشهر قليلة.

وفي بداية الجلسة تلا رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب عبد المنعم العودات مقترح مشروع القانون، ثم طلب رئيس المجلس عاطف الطراونة من النواب المؤيدين للنص التصويت وقوا. ويقضي المقترح بأنه "يحظر على الحكومة بوزاراتها ومؤسساتها العامة والشركات المملوكة لها استيراد مادة الغاز من إسرائيل" و"يحالته على الحكومة لوضعه بصيغة مشروع قانون (...) وتقديمه إلى مجلس النواب".

وقال الطراونة في الجلسة التي بثها التلفزيون الأردني مباشرة بحضور رئيس الوزراء عمر الرزاز، "الأغلبية مع تحويله إلى الحكومة للسير فيه وإعطائه صفة الاستعجال".

وبموجب هذا التصويت فإنه على الحكومة إرسال مشروع قانون مجلس النواب للتصويت عليه. وعقدت الجلسة بعد مذكرة مرسلة إلى المجلس بتوقيع

## حزب الله منشغل بحرب الحصص فيما لبنان ينزلق نحو العنف

### دياب يجدد لعون معارضته حكومة العشرين وزيرا



#### الشارع يشدد الخناق على الطبقة الحاكمة

ضباط، منها 3 إصابات بالغة (كسور في الجمجمة)...

واستعادت التظاهرات غير المسبوقة في لبنان زخمها هذا الأسبوع في خضم أسوأ أزمة اقتصادية منذ انتهاء الحرب الأهلية (1975-1990). وشهد يوما الثلاثاء والأربعاء مواجهات عنيفة بين قوى الأمن ومظاهرين أقدموا على تحطيم واجهات مصارف ورشق الحجارة باتجاه القوى الأمنية التي استخدمت بكثافة الغاز المسيل للدموع.

ويطالب مئات الآلاف من اللبنانيين الذين غصت بهم الشوارع والساحات منذ 17 أكتوبر برحيل كل الطبقة السياسية التي يتهمونها بالفساد ويحملونها مسؤولية تدهور الوضع الاقتصادي ويتهمونها بالعجز عن تأهيل المرافق وتحسين الخدمات العامة الأساسية. وهم يدعون إلى تشكيل حكومة اختصاصيين تنصرف إلى وضع خطة إنقاذية.

ويعد أسبوعين من انطلاقها، قدم الحزبي استقالته تحت ضغط الشارع. وتم تكليف الأستاذ الجامعي والوزير الأسبق حسان دياب، بدعم من حزب الله وحلفائه، بتشكيل حكومة جديدة تعهد أن تكون مصغرة ومؤلفة من اختصاصيين، أنه أمل استيعاب غضب الشارع بيد أنه يصطدم بتعنت من البعض وفي مقدمتهم التيار الوطني الحر الذي يحاول الاستئثار بعملية التاليف وفرض شروطه على بقية الشركاء.

ودعا رئيس الوزراء الأسبق فؤاد السنيورة المسؤولين للخروج من ترف المناورات إلى تشكيل حكومة تحظى بثقة الناس للخروج من الحفرة التي وقعت فيها البلاد، لأن استمرار التأخير في إنجاز الحكومة المطلوبة يزيد الغضب والنزوع إلى العنف المرفوض. وحذر من انزلاق التظاهرات الشبابية إلى استخدام العنف، معتبرا أنه من واجب كل القوى الوطنية أن تحرص على هذه الانتفاضة وطابعها السلمي، والتزامها بالتقدم نحو هدفها لأن انحرافها عن أهدافها ووسائلها السلمية يجر لبنان واللبنانيين إلى أتون خرجوا منه ولا يريدون العودة إليه.

لبنان ينساق بسرعة نحو مربع العنف، فيما الطبقة السياسية المتحكمة بالمشهد الحالي لا تزال تتصارع على حجم الحصص الوزارية في الحكومة الموعودة، غير عابئة بما يدور من حولها.

### بيروت -

لا تزال عملية تشكيل حكومة جديدة في لبنان تدور في حلقة مفرغة، حيث أصابها هي الأخرى لعنة الإجهاد في اللحظات الأخيرة بعد أن تراجع حزب المرءة عن المشاركة في الحكومة بسبب تدخلات التيار الوطني الحر، يأتي ذلك وسط مخاوف من انزلاق البلاد إلى مربع العنف، حيث تجددت مساء الأحد، المواجهات بين القوى الأمنية والمظاهرين.



فؤاد السنيورة  
على المسؤولين الخروج  
من ترف المناورات  
وتشكيل حكومة

وعلى خلاف التوقعات التي كانت تجزم بولادة سريعة للحكومة خاصة وأن المعنيين بتشكيلها يتنمون لحلف واحد، فضلا عن كون الوضع الاقتصادي والغليان الشعبي يشكلان عامل ضغط إضافي، انغمس المعنيون بعملية التاليف في صراع على الحصص الوزارية، ما عكس وفق تصريحات لمسؤولين دوليين غياب الحس بالمسؤولية لدى النخبة السياسية الحاكمة في لبنان.

ومنح لقاء رئيس الوزراء المكلف حسان دياب، مساء الأحد، رئيس الجمهورية ميشال عون بريق أمل في إمكانية الإعلان عن التشكيلة الحكومية، بيد أنه سرعان ما تبدد، وبقيت عقدة الحصص على حالها، وسط تسريبات عن رفض دياب خلال اللقاء مقترح توسيع الحكومة لتشمل 20 وزيرا، كما لم يتم الاتفاق على من سيثقل وزارة الأشغال بعد تخلي المرءة.

وعزّذ النائب جميل السيد المقرب من حزب الله قائلا على "تويتر"، "خلفا لما يُشاع، الحكومة لا تزال تعثرها عراقيل، حزب الله بذل كل ما يمكنه للتوفيق بين الفرقاء، وطالما لا أحد جاهز للتضحية في سبيل الناس والبلد، اعتقد أنه قد أن الأوان لتفرض المقاومة ديمها، ولتترك هذا الوضع السياسي في أيدي أصحابه".

وعلى وقع استمرار الانسداد الحكومي تجددت، مساء الأحد، المواجهات بين قوات الأمن ومظاهرين تجمهروا أمام مبنى مجلس النواب. واستخدم رجال

وتأتي هذه الخطوة بعد عام على إكمال إسرائيل عملية لتدمير الأنفاق، أطلق عليها تسمية "درع الشمال". وكانت الأنفاق التي اتهم الجيش الإسرائيلي حزب الله بحفرها تمتد عبر الحدود مع لبنان. وأقر الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله حينها بوجود أنفاق في جنوب لبنان، إلا أنه رفض تحديد من حفرها ومتى، وسخر من إسرائيل لأنها اكتشفت الأنفاق بعد "سنوات عديدة". وقال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي "لا علاقة لعمليات الحفر بأي معلومات استخباراتية جديدة وكل

حكومة جديدة في لبنان تدور في حلقة مفرغة، حيث أصابها هي الأخرى لعنة الإجهاد في اللحظات الأخيرة بعد أن تراجع حزب المرءة عن المشاركة في الحكومة بسبب تدخلات التيار الوطني الحر، يأتي ذلك وسط مخاوف من انزلاق البلاد إلى مربع العنف، حيث تجددت مساء الأحد، المواجهات بين القوى الأمنية والمظاهرين.

وعلى خلاف التوقعات التي كانت تجزم بولادة سريعة للحكومة خاصة وأن المعنيين بتشكيلها يتنمون لحلف واحد، فضلا عن كون الوضع الاقتصادي والغليان الشعبي يشكلان عامل ضغط إضافي، انغمس المعنيون بعملية التاليف في صراع على الحصص الوزارية، ما عكس وفق تصريحات لمسؤولين دوليين غياب الحس بالمسؤولية لدى النخبة السياسية الحاكمة في لبنان.

ومنح لقاء رئيس الوزراء المكلف حسان دياب، مساء الأحد، رئيس الجمهورية ميشال عون بريق أمل في إمكانية الإعلان عن التشكيلة الحكومية، بيد أنه سرعان ما تبدد، وبقيت عقدة الحصص على حالها، وسط تسريبات عن رفض دياب خلال اللقاء مقترح توسيع الحكومة لتشمل 20 وزيرا، كما لم يتم الاتفاق على من سيثقل وزارة الأشغال بعد تخلي المرءة.

وعزّذ النائب جميل السيد المقرب من حزب الله قائلا على "تويتر"، "خلفا لما يُشاع، الحكومة لا تزال تعثرها عراقيل، حزب الله بذل كل ما يمكنه للتوفيق بين الفرقاء، وطالما لا أحد جاهز للتضحية في سبيل الناس والبلد، اعتقد أنه قد أن الأوان لتفرض المقاومة ديمها، ولتترك هذا الوضع السياسي في أيدي أصحابه".

وعلى وقع استمرار الانسداد الحكومي تجددت، مساء الأحد، المواجهات بين قوات الأمن ومظاهرين تجمهروا أمام مبنى مجلس النواب. واستخدم رجال

وتأتي هذه الخطوة بعد عام على إكمال إسرائيل عملية لتدمير الأنفاق، أطلق عليها تسمية "درع الشمال". وكانت الأنفاق التي اتهم الجيش الإسرائيلي حزب الله بحفرها تمتد عبر الحدود مع لبنان. وأقر الأمين العام لحزب الله حسن نصرالله حينها بوجود أنفاق في جنوب لبنان، إلا أنه رفض تحديد من حفرها ومتى، وسخر من إسرائيل لأنها اكتشفت الأنفاق بعد "سنوات عديدة". وقال المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي "لا علاقة لعمليات الحفر بأي معلومات استخباراتية جديدة وكل

## غليان في الجنوب السوري يهدد بانفجار جديد في وجه الأسد

والتي نات بنفسها عن الحراك ضد النظام في العام 2011. وخرجت، الاثنين، مسيرات احتجاجية في مدينة السويداء، بعد دعوات على منصات التواصل الاجتماعي حيث وجه المحتجون سهام تقدهم لشخصيات بعينها نافذة في الدولة حملوها مسؤولية الوضع الاقتصادي المتدهور.

ويقول محللون إن التحركات الاحتجاجية في مركز محافظة السويداء وعدد من المناطق التابعة إداريا لها مررها تردي الوضع الاقتصادي نتيجة تدهور قيمة العملة السورية التي أعلنت الحكومة السورية عن اتخاذ إجراءات مشددة بشأنها.

وأصدر الرئيس بشار الأسد مؤخرا مرسوماً حول التداول بغير العملة السورية وترويج أخبار غير صحيحة عنها. وشهد وزير الداخلية والعدل، السبت، على أن "التلاعب" بسعر صرف الليرة السورية هو جزء من الحرب الاقتصادية على سوريا، لافتين إلى أن الأحكام التي صدرت في المرسومين ستطبق بحق المخالفين "دون رحمة" حتى لو تم ارتكاب الجرم "بجهاة أو قلة خبرة، فادعاء الجهاة غير مقبول إطلاقاً".

وتواجه الليرة السورية هبوطا حادا في قيمتها ربطه الخبراء الاقتصاديون بالعقوبات الدولية المفروضة على سوريا، وانهايار قطاع الصناعة السورية نتيجة الحرب المستمرة منذ 9 سنوات. ويقول محللون إن استمرار النظام في استخدام ذات الأدوات الخسنة في التعامل مع الانتقادات عامل مؤجج لحالة الغليان في الشارع وسيقود في حال استمر إلى ذات النتيجة، أي عودة الحراك مجددا ويعتف أكبر وهذا ما سيضاعف من عمر الأزمة خاصة وأن الحكومة السورية ما تزال تتصارع تحديات عدة وحتى المدن التي تسيطر عليها وضعها جد هش.

الأجواء في الجنوب السوري تشبه إلى حد بعيد الأيام الأولى لانطلاقة الحراك في سوريا في العام 2011، وقد يكون الفارق هو انتشار السلاح الأمر الذي يطرح سيناريوهات قاتمة بالنسبة للحكومة التي على ما يبدو لم تستوعب الدرس.

كانوا في صفوف المعارضة وأجروا "مصالحة" مع النظام وانضموا إلى "الفيلق الخامس" الذي أنشأته روسيا في الجنوب، وذلك في بلدة المزيريب بريف درعا الغربي.

ويلفت المرصد الذي مقره لندن ويملك شبكة نشطاء في الداخل السوري، إلى أن عدد الهجمات ومحاولات الإغتيال باتشكال وأساليب متعددة سواء عبر تفجير عوالت ناسفة والغام وآليات مخسفة وإطلاق نار، ارتفع خلال الفترة الممتدة من يونيو الماضي وإلى يناير الجاري إلى أكثر من 261.

ويقول المرصد السوري إن عدد القتلى إثر تلك المحاولات خلال الفترة ذاتها بلغ 176، وهم: 28 مندميا بينهم 4 نساء وطفلاق، إضافة إلى 96 من قوات النظام والمسلحين الموالين له والمتعاونين مع قوات الأمن، و29 من مقاتلي الفصائل ممن أجروا "تسويات ومصالحات".

وباتوا في صفوف أجهزة النظام الأمنية من بينهم قادة سابقون، و16 من الميليشيات التابعة لحزب الله اللبناني والقوات الإيرانية، بالإضافة إلى 6 ممّا يُعرف بـ"الفيلق الخامس" الذي أنشأته روسيا.

وحالة الغضب والانفلات لا تقتصر فقط على المناطق التي كانت في السابق تحت سيطرة المعارضة، بل امتدت إلى محافظة السويداء ذات الغالبية الدرزية

دشق - تشي التطورات الأمنية المتلاحقة في محافظات الجنوب السوري بالتزامن مع حراك شعبي متصاعد، بان الأوضاع قابلة للانفجار مجددا في تلك الأجزاء، ويعزو نشطاء الأسباب إلى تدهور الوضع الاقتصادي والقوضاة الأمنية المشددة التي لا يزال يمارسها النظام.

ويشير النشطاء إلى أن الوضع شبيه إلى حد بعيد بالأجواء في الأيام الأولى من حراك 2011، الذي عد الجنوب مهدد الأصلي وتحديدا في محافظة درعا، ويعتقد هؤلاء أنه في حال انفجر الوضع مجددا فسبكون من الصعب على النظام احتواؤه هذه المرة.

واستعداد النظام السوري الجنوب في يوليو 2018 بعد أن سيطرت عليه فصائل من المعارضة السورية منذ العام 2013، وذلك بفضل صفقة أبرمتها حليفته روسيا مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل والأردن، وتقضي تلك الصفقة بدمج المسلحين الراغبين في المصالحة مع النظام وعدم ملاحقتهم، مقابل إبعاد الرافضين إلى الشمال السوري، مع ضرورة خروج القوات الموالية لإيران من الجنوب.

ولم يتحقق من هذه الصفقة سوى النزر القليل، حيث أن إيران لا تزال تبقى على ميليشياتها هناك فيما ظل النظام على أسلوبه الخشن، لا بل أنه في الأشهر الأخيرة صعدت أجهزته الأمنية من ملاحقة النشطاء لمجرد انتقادهم الوضعين الاقتصادي والأمني المنفلت، الأمر الذي دفع بعضهم إلى إعادة ترتيب صفوفه وتشكيل خلايا نائمة أطلق عليها "المقاومة الشعبية في الجنوب السوري".

وفي مشهد مكرر أقدم مسلحون مجهولون، الأحد، على مهاجمة مبنى يتبع لـ"المخابرات الجوية" في بلدة داعل بريف درعا الأوسط، ما أسفر عن وقوع عدد من الجرحى في صفوف القوات الحكومية، في الوقت الذي أعلن فيه المرصد السوري لحقوق الإنسان عن قيام مجهولين باختطاف عنصرين ممن